

## ظاهرة الفقر في الدول العربية \_المظاهر، الأسباب، و سبل العلاج\_ (حالة الجزائر)

\* بن زاير مبارك، جامعة بشار، الجزائر.

\*\* بلقايد ثورية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

### الملخص

إن ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية عرفتتها و تعرفها كل شعوب العالم، و لا تكاد تخلو منها دولة من الدول، و لا مدينة من المدن. فهي ظاهرة تنخر في خلايا المجتمعات فتساهم في خلق الكثير من الآفات: سوء التغذية، الأمراض، و غيرها. و يعرف الفقر على أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء و الملابس و التعليم، و كل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة. و اتسع هذا المفهوم و أصبح أكثر شمولاً خصوصاً بعد قمة كوبنهاغن العام 2006 التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، و تأمين بيئة سليمة، و فرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

كما تهدف هذه المداخلة إلى إيضاح ظاهرة الفقر في الدول العربية، و مراجعة دور الدولة في هذه الدول، و أيضاً توضيح سياسات الحكومات العربية المعتمدة - للإقلال من الفقر - التي اتخذتها بعض الدول و التي تتمثل في اليمن، موريتانيا، الأردن، لبنان، مصر، تونس، و الجزائر؛ حيث كل هذه الدول اتخذت اجراءات و سياسات محاولة التخفيف من وطأة الفقر، و كذلك التطرق إلى جهود تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر، من خلال الوثائق الاستراتيجية لمكافحة الفقر و الآليات الفاعلة في مكافحته.

**الكلمات المفتاحية:** ظاهرة الفقر، مراجعة دور الدولة، سياسات الحكومات العربية للإقلال من الفقر في الدول العربية، تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر.

\* [benzairmebarek@yahoo.fr](mailto:benzairmebarek@yahoo.fr)

\*\* [touriabelcaid@yahoo.fr](mailto:touriabelcaid@yahoo.fr)

## مقدمة

الفقر هو أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية. و مفهوم الفقر متعدد الوجوه، و هو يعني إلى حد بعيد نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للتمتع بحياة عادية. و من خصائص الفقر أيضا عدم الحصول على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية الأساسية و الحرمان الفيزيولوجي، و الحرمان السوسولوجي.

كما أن مشكلة الفقر في العالم العربي تحتل حيزا كبيرا بين أقطاره، فنجد أن أكثر من ثلثي العالم العربي يسكنون في الدول العربية ذات الدخل المنخفض، "باعتبار تقسيمنا للدول العربية إلى الدول النفطية، و متوسطة الدخل، و ذات الدخل المنخفض"، كذلك فإن أكثر من 70 مليون عربي يقعون تحت خط الفقر. و لهذا نحاول في هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية الآتية و المتمثلة فيما يلي: ما هي

### السياسات الحكومية المتبعة في الدول العربية للإقلال من ظاهرة الفقر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، نحاول في هذه المداخلة التعرض للنقاط الآتية:

1- ظاهرة الفقر و مراجعة دور الدولة في الدول العربية.

2- سياسات الحكومات العربية المعتمدة للإقلال من الفقر في الدول العربية.

3- تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر.

### ظاهرة الفقر في الدول العربية:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي و العامل الاقتصادي. فهناك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة و أشهرها نظرية مالتوس وغيره من العلماء و المفكرين.<sup>1</sup>

و الدول العربية شأنها شأن باقي دول العالم، شهدت في بداية القرن الواحد و العشرين جملة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، التي يعد قسم منها من موروثات القرن العشرين. و تنصدر ظاهرة الفقر المشهد الاجتماعي، و ترافقها فجوة اللامساواة بين الفقراء والأغنياء التي لا تزال تتسع.

و السبب الأهم لتلك الظاهرة يكمن في تحلي كثير من البلدان العربية عن دولة الرعاية الاجتماعية، تبعا لوصفات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي التي نفذتها معظم البلدان العربية و أدت إلى زيادة أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت خط الفقر. و إذا راجعنا النشرات و التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية التي تتابع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية نرى أن تلك المؤشرات مقلقة جدا. إذ لا نلاحظ إحصاءات تشير إلى التقدم، بل إلى ظواهر توصف بالاستبداد و عدم الشفافية و الفساد. و هذه المؤشرات تعد دالة في قياس الفقر بصوره المختلفة. و قد ارتفع معدل الفقر إلى ما يزيد عن ثلث السكان ( 34 - 36 في المئة ). من هنا يجب الانطلاق إلى بناء استراتيجية تحد من ظاهرة الفقر ذات الجذور العميقة في التاريخ العربي.<sup>2</sup>

يعرف الفقر بأنه تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. على أن تعريف أمارتيا سن Amartya Sen هو الأكثر شمولا، إذ إن الفقر باعتقاده يتألف من « توليفة من الأفعال و الحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، و من ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته و لكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات و التوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد ». و قد تفاقمت بسبب تلك التبعية الاقتصادية للدول النامية إلى الغرب الصناعي و المتقدم. و إذا راجعنا الإحصاءات نرى أن البلدان المرتفعة الدخل، و التي لا تتجاوز نسبة سكانها 18 بالمئة من سكان العالم (عام 1950) قد حازت ما نسبته 67 بالمئة من الدخل العالمي، و في عام 1999 انخفضت نسبة سكان البلدان المتقدمة إلى 14,9% من سكان العالم، و لكن دخلهم ارتفع إلى 79 بالمئة من الناتج العالمي في السنة المذكورة. أما البلدان النامية منخفضة الدخل و التي تعد 67 بالمئة من سكان العالم، فقد حصلت على 15 بالمئة فقط من الناتج العالمي و ذلك في عام 1999. و إذا راجعنا عدد السكان نرى أن سكان البلدان المتقدمة يؤلفون 14,9% من سكان العالم، في حين أن النسبة الباقية ( 86,1% ) هم سكان البلدان المنخفضة

الدخل. أما التطورات الاقتصادية الحالية فتشير إلى اتساع الفرق بين مستويات المعيشة في البلدان الرأسمالية مرتفعة الدخل و البلدان النامية منخفضة الدخل.<sup>3</sup>

لقد اتسعت اللامساواة في المقدرة الشرائية لأفراد المجتمع في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مقارنة بالبلدان الأوروبية المنضوية إلى منظمة التعاون و التنمية (OECD) و ذلك خلال آخر عقدين من القرن المنصرم، و هي الفترة التي شهدت ارتفاع نشاطات اقتصاد العولمة. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 9,7 بالمئة في مطلع عقد الثمانينيات و انخفض إلى 7,3 بالمئة في النصف الثاني من العقد المذكور، ثم إلى 6,8 بالمئة في النصف الثاني من عقد التسعينيات، و ذلك نسبة إلى نظيره في البلدان مرتفعة الدخل. و يشير ذلك كله إلى أن فجوة متوسط الدخول بين الدول الأوروبية الأغنى و نظيرتها الشرق أوسطية كانت آخذة بالاتساع خلال العقدین الماضيين و ليس هناك من أي تغيير في المدى المنظور على كل حال. إن ظاهرة الفقر في الوطن العربي يمكن تتبع مساراتها من خلال تتبع تاريخها. و الفقر ليس له حدود إقليمية يحصر فيها، و اتساعه راجع إلى ندرة الموارد الطبيعية، و سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.<sup>4</sup>

و تعرف بعض المناطق في الوطن العربي زيادة في ظاهرة الاقتصاد الثنائي (Dualism) التي تساهم في زيادة الفروق في الدخل بين المدينة و الريف. إذا راجعنا التوزيع الجغرافي للفقر في الوطن العربي، نرى أنه الأكثر انتشارا في البلدان منخفضة الدخل و هي: السودان و الصومال و جيبوتي و موريتانيا و اليمن. و هو ينخفض نسبيا في البلدان مرتفعة الدخل (النفطية). أما في البلدان العربية متوسطة الدخل فقد تبين توزيعه. و لما كان الفقر دالة معادلة للتنمية البشرية، أظهر الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقا لتوزيعه في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط. و يظهر مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا في البلدان مرتفعة الدخل (البلدان النفطية) و انخفاضا في البلدان العربية منخفضة الدخل. و تظهر مختلف المؤشرات الاقتصادية أن الفقر يتسع في البلدان العربية الفقيرة. أما في البلدان النفطية آخذة بالانحسار ( باستثناء العربية السعودية ). و في البلدان العربية متوسطة الدخل ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المدن. و يمكن إظهار ذلك باستعمال مصفوفة معقدة من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية. إن التباين في النظر إلى أهمية الفقر يعود إلى التباين في توزيع الدخل، و لاسيما ذلك الجزء الذي يسمى « الفائض » و الذي يتحقق من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية متوسطة الدخل، و من « الريع » في البلدان النفطية. و يقود الفقر إلى تفشي ثقافته، التي تؤدي في النهاية إلى إحساس غالبية المهمشين و لاسيما الشباب منهم بالغرابة عن وطنهم و تطلعهم إلى الهجرة. كما يؤدي عدم المساواة إلى صراعات تقيد حركة المجتمع في سعيه إلى التقدم، بسبب استبعاد كتلة بشرية ضخمة هي الفقراء و التي تؤلف الغالبية من عدد السكان في أي بلد عربي ( ما عدا البلدان النفطية ).

حين ينتشر الفقر على نطاق واسع جدا تسود ثقافته، و يصبح من بعد ذلك مستحيلا القضاء عليها. و في إطار اقتصاد السوق تصبح الفئات الرأسمالية هي المسيطرة على العملية الاقتصادية برمتها.

و في ظل العولمة القادمة رياحها من البلدان الصناعية المتقدمة سيطرت الطبقة الرأسمالية العربية القليلة العدد نسبيا على الحكم في أكثر البلدان العربية و طبقت مبادئ الليبرالية الجديدة و أفكارها. و بسبب ذلك انقسم المجتمع العربي إلى فئتين؛ الأولى تسهم في تنمية الاقتصاد العالمي و تنامي احتكاراته، و الثانية قاصرة عن تنمية اقتصاداتها المحلية، و كلا الأمرين يؤديان في النهاية إلى توسيع آليات الفقر.<sup>5</sup>

### 1- ظاهرة الفقر و مراجعة دور الدولة في الدول العربية:

أولا: لقد تبنت معظم الدول العربية سياسات اقتصادية كلية لمكافحة الفقر بعضها بدأ منذ الخمسينيات و لكن أغلبها في التسعينيات. ولكن لا توجد جهة أو وزارة بعينها تقوم برسم خطة متكاملة لمكافحة الفقر. و يتم ترجمة هذه السياسات إلى خطط و برامج و مشروعات عن طريق الوزارات المعنية مثل وزارات الشؤون الاجتماعية و العمل و الصحة و التعليم و تتم هذه السياسات بطريقة مركزية.

شملت الخطط التنموية مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- 1- تحقيق تكافؤ الفرص، العدالة لتوزيع مكاسب التنمية.
- 2- رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- 3- محاربة الفقر و تطوير التعليم و إدماج الفئات الفقيرة.
- 4- القضاء على الإقصاء و التهميش و رفع روح التضامن.

ثانيا: و قد تميزت خطة التنمية الاجتماعية في الدول العربية بإنشاء الصناديق الاجتماعية للتنمية.

الصناديق الاجتماعية للتنمية: تهدف هذه الصناديق لمكافحة الفقر و إنقاص البطالة و تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية و قد نجحت الدول التي تبنت هذا المشروع في إعطاء قبول لبرامج الإصلاح الاقتصادي حيث تميزت مشاريعها بالشفافية و الوضوح و تلعب الصناديق الاجتماعية دور الوسيط التمويلي حيث تجمع موارد الحكومة و الجهات المانحة لتمويل مشاريع مقترحة و درجة نجاحها تتعلق بمدى استقلاليتها عن الحكومة؛ ففي الأردن و لبنان تتمتع بالاستقلالية أما في مصر أغلب موظفي الحكومة هم في مجلس إدارة الصندوق، وتتعاون الصناديق مع المنظمات الحكومية من أجل الوصول للفقراء و مساعدتهم.

معوقات سياسة مكافحة الفقر للدول العربية: إن الإطار النظري يختلف عن التطبيق بحيث أن السياسات المرسومة ترمي إلى مكافحة الفقر إلا أنها تعجز عن ذلك بسبب تركيزها على تقديم الفرص للفقراء لإقامة أعمال خاصة بها و صعوبة تحديد الفئة التي تستحق الاهتمام إضافة إلى عدم الاهتمام بالتوعية و بناء القدرات الذاتية و عدم وجود قدرات إدارية و أجهزة محاسبية في المؤسسات المعنية لمكافحة الفقر و تميز الإدارة العربية بنقص الخبرة و الالتزام المهني و عدم وجود ثقافة مؤسسية كل هذه الأسباب مجتمعة أدت بالدول العربية إلى فشل في الحد من الظاهرة إلا بعض الدول التي حققت نجاح نسبي في مكافحة الفقر نذكر منها على سبيل المثال: تونس و الأردن.<sup>6</sup>

## 2- السياسات الحكومية العربية المعتمدة للإقلال من الفقر في الدول العربية:

أ- تجربة اليمن: اهتمت بوضع التشريعات الخاصة التي تعمل على توضيح المعايير الخاصة لتنفيذ البرامج المختلفة و لتحديد المستهدفين من تلك البرامج كان آخر هذه القوانين: قانون الرعاية الاجتماعية لعام 1996 و الذي يهدف الى زيادة فعالية الخدمة المقدمة للفقراء ليس فقط بتقديم الإعانات و لكن أيضا بتوفير فرص الحصول على زيادة في الدخل . هذا بالإضافة الى الاهتمام بالتعليم و الذي يعتبر أحد الأسس الهامة لمقاومة الفقر . و من أهم سياسات الدولة في فترة السبعينات و الثمانينات، سياسات التنمية الاجتماعية القطاعية بالإضافة الى دعم أسعار السلع الرئيسية. لكن مع عام 1995، و التغييرات التي شهدتها العالم و الذي أثر بشكل كبير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، بدأ الأمر يتطلب البدء في برنامج للإصلاح الاقتصادي و الذي كان به بعض الآثار السلبية على المجتمع، لذا قامت الحكومة خلال تلك الفترة لبناء شبكة للأمان الاجتماعي و التي تعمل على حماية الفقراء و توفير الاحتياجات الأساسية و حمايتهم من الآثار السلبية، و قد اشتملت برامج الشبكة على مساعدة الفئات الفقيرة على زيادة الدخل بالإضافة إلى مساعدتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

و مثل لبنان كان للمنظمات غير الحكومية دورا كبيرا و فعالا في التخفيف من حدة الفقر و ذلك من خلال امتداد نشاطها في جميع مجالات مثل تقديم الإعانات المالية، الرعاية الصحية، و التدريب المهني.

ب- مخطط إستراتيجية موريتانيا لمكافحة الفقر 2001-2015: تعتمد هذه الإستراتيجية الطويلة المدى على مقارنة مندمجة بجميع أشكالها، للإستفادة من التنمية الاقتصادية و تحسين نوعيتها و فعاليتها، تقليص الخدمات بين الولايات و بين الجنسين في مجال الخدمات الاجتماعية.

و في مجال الاستفادة من البنى التحتية الاقتصادية تعتمد استراتيجية مكافحة في الفقر على أربعة محاور:<sup>7</sup>

- التسريع بعجلة النمو الاقتصادي.
- إرساء هذا النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء.

- تطور المصادر البشرية و توسيع الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

- تشجيع التنمية.

**ت- تجربة الأردن:** في منتصف الثمانينات تزايدت الأزمات الاقتصادية، و التي اثرت بشكل سلبي على مستويات المعيشة و الفقراء بشكل خاص، و من أجل تخفيف هذا التأثير تعاونت كل من الحكومة الأردنية و البنك الدولي في إنجاز مشروع خاص بشبكات الأمان الاجتماعي و التي تضمنت العديد من البرامج التي تهدف إلى تقديم كل من الدعم النقدي و العيني للأسر الفقيرة، هذا بالإضافة إلى التدريب المهني و توفير التمويل اللازم و الذي يساعد على البدء في مشروعات مدرة للدخل، مثل برنامج الأسر المنتجة و برامج صناديق الائتمان. و لم يقتصر التعاون بين الحكومة الأردنية و البنك الدولي على هذا الحد و لكن شمل التعاون التخطيط لتنفيذ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، و الذي يهدف إلى تخفيف حدة الفقر من خلال عدد من البرامج قصيرة الأجل بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية و إعادة هيكلة صندوق المعونة الاجتماعية بحيث تشمل تغطية جميع المناطق، كما يهتم البرنامج بتوفير الخدمات الأساسية و تسهيل الحصول عليها، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة و التدريب المهني.

**ث- تجربة لبنان:** بدأت لبنان بعد الحرب الأهلية في وضع عدد من السياسات العامة لتخفيف حدة الفقر و التأثير على مستويات المعيشة أهمها سياسة العمالة و التي تهدف إلى خلق فرص عمل و التي تكتمل بسياسة الأجور و التي تؤمن للعمالة الحد الأدنى من الأجور، هذا بالإضافة إلى السياسات الضريبية و سياسات التسعير و التي أخذت في الاعتبار مستوى المعيشة المنخفض للفقراء. تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية من أكثر البرامج انتشاراً بين الدول العربية، و التي تهدف في لبنان إلى تقديم خدمات خاصة للأسر الفقيرة، إما في شكل برامج دائمة مثل: تغطية المشروعات الصغيرة و برامج الخدمات الصحية و المعاشات، أو مؤقتة مثل: تغطية التكاليف الصحية حتى يتم الشفاء. و مع تزايد الحاجة لتخفيف حدة الفقر، تزايدت البرامج التي تهتم برعاية الأطفال و المعاقين مع الوضع في الاعتبار أهمية وجود بيانات محدثة عن الفقراء من خلال إنشاء قواعد البيانات السكانية و التي توفر كافة البيانات اللازمة لمراقبة التقدم في مسار إستراتيجيات القضاء عن الفقر. تتميز لبنان بشكل خاص من بين الدول العربية بخبرتها الواسعة في مجال عمل المنظمات غير الحكومية و التي شهدت إزدهاراً واضحاً إبان فترة الحرب، و مازالت حتى الآن تقوم بدور حيوي لمساعدة الحكومة على التخفيف من حدة الفقر من خلال عدد من البرامج التي تدعم مجالات التعليم و الصحة و غيرها من الاحتياجات الأساسية للفقراء.<sup>8</sup>

**ج- تجربة مصر:** استطاعت مصر من إنجاح برنامج التكييف الهيكلي و تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي رغم الأدلة التي تشير إلى وجود تحدي البطالة و الفقر حيث نسبة الفقر في مصر سنة 1995 وصلت إلى 13% لكن فيما بعد حاولت وضع برامج لتحقيق المساواة لإعادة التوزيع لحساسية موضوع الفقر في مصر و انخفاض مستويات المعيشة فقد رسمت وزارة التخطيط خطط التنمية الاقتصادية عن طريق محاولة توفير الرعاية الصحية بوضع تسهيلات و خلق شبكات الأمان كنظام يغطي الحاجات الغذائية عن طريق توفير المنح إضافة إلى برامج التأمينات و الشؤون الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من الفقر من خلال المعونات الاجتماعية أو من خلال عدد من المنظمات الحكومية التي تشرف على بنك ناصر الاجتماعي الذي يدير مجموعة لجان الزكاة بالإضافة إلى تطوير برنامج مكافحة الفقر من خلال المؤسسات الحكومية و الجمعيات المحلية و برنامج مبارك للتضامن الذي يهدف لتحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية و تقديم مساعدات و معونات مالية.

يتصدر الفقر و الحاجة إلى استئصاله الكثير من التقارير و برامج العمل للألفية حيث وافق المجتمع الدولي على جدول أعمال القرن

21 بهدف تقرير التنمية المستدامة من خلال جملة أمور من بينها استئصال الفقر.

و جدد المجتمع الدولي مرة أخرى، في إعلان مالو الوزاري أهداف التنمية للألفية و نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة عزمه على التخفيف من تأثيرات الفقر و استتصاله. و بالتالي تحضى مشكلة الفقر باهتمام عالمي و دولي كبيرين، و يتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات و الخطط و البرامج والسياسات التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية و الدولية و ذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه. بالإضافة إلى السياسات الوطنية التي رسمت منهج كامل للحياة يهتم بتحسين الرفاهية للأفراد، و قد استهدفت معظم السياسات هدف توفير مناخ مناسب للنهوض بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية.<sup>9</sup>

**تجربة تونس:** تعتبر تجربة تونس من التجارب المتميزة و التي تنطلق بأقوى معاني التضامن الاجتماعي و الذي يعتبر الأساس الذي وضعت عليه استراتيجيات محو الفقر، و التي تهتم ليس فقط بتقديم الإعانات و لكن تعدت ذلك لتعمل بجدية على دمج الفئات الفقيرة في المجتمع في إطار سياسة الاعتماد على الذات من خلال توفير فرص العمل و التمويل الميسر.<sup>10</sup>

و يعتبر توفير حياة كريمة للفقراء، مهمة أساسية للحكومة التونسية و التي قامت بالعديد من البرامج من أجل الوصول إلى هذا الهدف، يعتبر من أكثرها تميزا، برنامج موائد التضامن و التي تعمل على نمط الإرساليات الأوروبية و التي تقوم بتوفير الغذاء لمن يحتاجه من الفقراء و المعوزين و الذي يعتبر من أبسط الحقوق في الحياة. كما تعتبر الرعاية بالمسنين و المعاقين على رأس قائمة الفئات التي تحتاج إلى رعاية نظرا لما لهم من صفات خاصة تمنع بعضهم من العمل و الحصول على الاحتياجات الأساسية.<sup>11</sup>

### الجزائر و الفقر:

إن السياسة الإستعمارية التي كانت في الجزائر قد أضعفت الوضع الإجتماعي التقليدي. و زادته سوء بطمس حقيقة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم.

**أولا: جذور الفقر في الجزائر:** تعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الإستعمار الفرنسي، حيث مست من 65% إلى 75% من مجموع الشعب الجزائري آنذاك. ومع بداية عشرية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات إقتصادية و تقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22% عام 1995، مع تفشي ظاهرة الإرهاب التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن، هذا بالإضافة إلى تسريح شريحة كبيرة من العمال بدعوى الخوصصة، و من ثم اللحاق بالركب العالمي. فغداة الخمسينات كانت نسبة الفرنسيين في الجزائر حوالي المليون يتحكمون في الأراضي الخصبة و الأملاك، مما عكس التوزيع غير العادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة و الفلاحة، كان معدل إنتاجية هذين القطاعين يتراوح من 1% إلى 9%.

فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 1% من النسبة الإجمالية للسكان بدخل يتراوح 60% من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر حوالي 65% إلى 75% من إجمالي السكان. إن النظام الإستعماري حرم الشعب الجزائري من ثرواته و هويته و كذا حقوقه. و مع زيادة النمو الديموغرافي. فمن 1,4% سنة 1914 وصلت إلى 85,2 سنة 1954. هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود الإنتاج مما أدى إلى إشتداد حدة الفقر. و من ثم إرتفاع نسبة البطالة التي إرتفعت من نصف مليون سنة 1955 لتصل 850 ألف في نفس السنة هذه الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى المدن الكبرى من جهة و الهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى.<sup>12</sup>

**ثالثا: أسباب الفقر في الجزائر:** تتمثل الأسباب في:

1- **تفاقم البطالة:** تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر، فإزدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، و هذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية.

حيث إنتقلت من 6,12% سنة 1988 إلى 20,7% سنة 1991 و إلى 24,3% في 1993 ثم إلى 28,6% سنة 1997 و 29% سنة 2000 ناتج عن غياب إستثمارات جديدة ذات شأن سواء من ذات المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد

- المكثف للعاملين و تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بظالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة ( 1994-30 جوان 1998 ) يزيد عن 360 ألف عامل.
- 2- نزاعات داخلية و الخارجية: قد ساهم الصراع السياسي و النزاع الداخلي المسلح في الجزائر القائم منذ سنة 1992 بتعميق الفقر و إنتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان ويمكن توضيح ذلك في نقاط تالية:<sup>13</sup>
- ساهم الصراع و التدهور الأمني في إحجام المستثمر المحلي و الأجنبي عن الإقبال على الإستثمار في الجزائر بصورة عامة و الإنتاج بصورة خاصة عدا المحروقات.
  - سخرت السلطة الجزائرية كل إمكانياتها و جهودها لمختلف أسلاك الأمن لمقاومة الجماعات المسلحة.
  - أدى تدهور الوضع الأمني إلى الهجرة نحو الخارج.
  - قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية العامة منها و الخاصة مما أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمصادر رزقهم.
  - أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100.000 شخص و قدرهم آخرون بـ 150.000 و نتج عن ذلك فقدان مصادر الرزق لآلاف من الأسر بسبب موت المعيل.
- 3- برامج التصحيح الهيكلي: يتمثل في الإصلاحات الذاتية الإقتصادية التي مرت بمرحلتين هما: مرحلة إعادة الهيكلة و مرحلة إستقلالية المؤسسة العمومية. و الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية.
- إذ واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الإقتصاد الوطني و تعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر و إزدياده و أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى التعليم و زيادة على حل مؤسسات وتسريح العمال و تفشي البطالة و بالتالي زيادة معدلاتها.
- 4- الصدمات الخارجية: تعرضت الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات أثرت على الناتج الوطني و عقدت أوضاع ميزان المدفوعات و من هذه العوامل:
- إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقية لديون مما زاد من تكلفة خدمة الديون الخارجية.
  - تدهور شروط التبادل التجاري لدول النامية و سجلت أسعار البترول إنخفاض أدى إلى إنخفاض مداخيل صادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986.
  - إشتداد الحماية في الدول الصناعية و ركود النمو الإقتصادي و ضعف نمو تجارة الدولية.
- 5- ضعف و تراجع المعدلات الإقتصادية: أخذ الإقتصاد الجزائري يكشف عن علامات بارزة من التعب و العبء. و يظهر ذلك جليا من خلال ضعف و تراجع معدل نمو الإقتصادي خاصة في الفترة ( 1985 - 1995 ) مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة و تدهور مستويات المعيشة للمواطنين خاصة فئة الدنيا و يعود ذلك إلى الإختلافات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري. و قد أفرزت سياسات تقيد الأسعار و العمل بأسعار صرف مغال فيها للعملة الوطنية تشوهات واسعة في هيكل الأسعار و الحوافز. مما أضعف من كفاءة تخصيص الموارد و الإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الإستثمار و الإنتاج أدى إلى زيادة المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبء على ميزانية الدولة.<sup>14</sup>

خامسا: إستراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر:

السؤال هو: مع تزايد حجم السكان هل بإمكان السياسة الاقتصادية، أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الإتجاهات الحديثة للإقتصاد العالمي و تحديات العولمة. هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الإستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجيات. كتراجع القطاع الفلاحي و الصناعي بـ 1,3% و 6,3% على التوالي. و تأكد إحصائيات (FAO) المنظمة العالمية للتغذية على أن 70% من سكان العالم لا يتعدى مستوى السرعات الحرارية عندهم 2.000 حريرة / اليوم. و هذا يعتبر دليلا واقعا يعكس سوء التغذية و ضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث كما أن ما نسبته 25% من سكان الجزائر لا يتعدى معدل السرعات الحرارية عندهم 1.500 حريرة / اليوم. و هذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر.

و الأمر جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر، بحيث أطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم إستراتيجيات فعالة. و هذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، و إتبع برامج لتحسين ظروف الإستثمار، و تقديم المعونات للفقراء. و الدليل على ذلك العقود الذي تمت المصادقة عليها مع منظمة حقوق الإنسان، و حقوق الطفل إلى جانب إعتناء جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، و برامج التضامن الوطني و غيرها من البرامج التي جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع. من إعانات الدخول المدرسي و توزيع السكنات التساهمية، و خلق مناصب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية و تقديم مساعدات مالية للمعوزين. هذا على جانب البرامج الإجتماعية، مثل برامج الشبكة الإجتماعية، بلغ عدد المستفيدين من كافة البرامج 12 مليون مستفيد. و أمام التصاعد المستمر للبطالة، و فقدان مناصب الشغل الممزوجة بحالات الإضطراب و اللااستقرار أصبحت قاعدة الإقتصاد الوطني هشّة، و إرتقت نسب الفقر الناجم من تزايد البطالة، و أصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع، خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الإستهلاك. فإرتفع سعر الخبز إنتقل من 1,50 دج إلى 2,50 دج ليلبلغ 4 دنانير سنة 1994. أما اليوم فهو في حدود 8 دج أما بالنسبة للحليب فبعدها كان يساوي 4 دج، بلغ 8 دج سنة 1996. أما اليوم فهو يباع بـ 25 دج. و بإستمرار العملة الوطنية في الإنخفاض، إستمرت الأسعار في الإرتفاع.

فبعدها كان \$1 = 5 دج في 1988، أصبح اليوم \$1 = 83 دج.<sup>15</sup>

هذا الإرتفاع في الأسعار قابله إنخفاض في الأجر الحقيقي مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، و في بروز القطاع غير الرسمي. و يؤكد وزير الإقتصاد الأسبق السيد "M. Hidouci" أن القدرة الشرائية قد تدنت بـ 25% و هذا ما أكدته تقرير PNUO لسنة 2001، حيث إنتقلت من 4.500 للفرد سنة 1987، إلى أدنى من 2000 سنة 1997، ثم إلى 1350 سنة 1998. و في حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدین و المعوقين و الأرمال و حتى بعض العمال الأجراء... قد تدنت بـ 3%، و أصبحت تقدر بـ 42% سنة 1995. و حسب خط الفقر الدولي المقدر بـ 500، فإن ما يقارب 25% من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء. و ذات المصدر يؤكد أن متوسط الفرد، أصبح في حدود 1.350 سنة 1997 بعدما كان يعادل 2.800 سنة 1997، ثم إنخفض بنسبة 6% ما بين 1997 و 2000 حسب تقرير CNES 2000 و كل هذه العوامل ساهمت في إنغماس الأفراد و العائلات في الفقر المطلق.<sup>16</sup>

#### الجدول (07): يشير إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل و القطاع لسنة 1998

%	المجموع	القطاع الخاص	القطاع العمومي				الدخل الشهري بالدج العائد
			إدارة	%	الإقتصادي	%	
		%	العدد	%			



42,3	12102440	13,6	169240	36,4	441000	50	600000	أقل من 10000
37	1058200	18	148000	44	466200	42	444000	دج
19,8	566760	14,4	81560	60	340000	25,6	145000	10000 -
0,9	24800	4,8	1200	50,8	126000	44,4	11000	16000 -
100	1860000	14	400000	44	1260000	42	1200000	30000 -
								أكثر من 30000
								المجموع

**المصدر:** بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر ( حالة ولاية تلمسان )، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: " اقتصاد التنمية"، جامعة أبي بكر بلقايد " تلمسان"، 2002 - 2003، ص: 105.

يشير الجدول أعلاه إلى أنه على مستوى كل القطاعات و مجموع العمال، فإن ما نسبته 42,3% يحصلون على أقل من 10.000 دج/الشهر. في حين أن نسبة من يتحصل على أقل من 16.000 دج تساوي 79,3%.

أما نسبة من يتحصل على دخل أعلى من 30.000 دج لا يتعدى 1%، و أكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو إتساع الفارق ما بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار و المقدرة ب 25% و نسبة الزيادة في المداحيل و مقدرة ب 19% ما بين ما بين الفترة الممتدة ما بين 1993 - 1996.

و لقد كان لهذه الفوارق و التدهورات تأثيراتها من الناحية الإجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب على الزواج و تراجع مساحات الولادات و حدوث تغييرا في أنماط إستهلاك العائلات، حيث تراجعت بأكثر من 50% عما كانت عليه سابقا. فتم الإستغناء عن اللحوم و الفواكه... و ذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها 20% و التي بعدما كانت تكتفي بصرف قرابة 65% من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل و لا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن 20% من الطبقة الأكثر ثراء، لا تصرف سوى 34% من الدخل على نفس الحاجيات. و بإضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة السلفة أو الإقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من إقتناء ما يعينها على الإستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس.

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الاطفال و الشيوخ و حتى المرأة من الدخول إلى الحياة العملية ( نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة... ). بغية التخفيف من الأزمة، و تقليص أظافر الفقر. لكن منطقة الإضطرابات zone du turbulence التي يوجد فيها الإقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللاضمان تلوح في الأفق، ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل و لكن دخله غير كاف، و منهم من لم يتحصل على دخله مثل عمال مؤسسة BTP الذين يفوق عددهم 60.000 و لم يتمكنوا من صرف مستحقاتهم منذ 18 شهرا، أو عمال مؤسسة Recatuo و Eco(Bt) و Sotaxham و البالغ مجموع عمالها 880 عامل. و أمام تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال ( AFS/AIG ) و ( ICSR ) التي تختص بتسيير برنامج الحماية الإجتماعية لفئات العمر الثالث و المعوقين في إطار الشبكة الإجتماعية.<sup>17</sup>

كما تم خلق ( ADS ) في سنة 1996 تحت الرعاية السامية لرئيس الحكومة، بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.

فبرنامج AIG مستمد من تجربة بولونية، و هو يتكفل بأرياب العائلات عديمي الدخل، الذين يبلغ مستوى أعمارهم 31 سنة. فالهدف منه هو إنقاذ الشباب من أرياب العائلات 1998. في حين أن مجموعهم يتعدى 500.000 حسب تقديرات ONS، أما عدد المستفيدين كان 130.300 و إلى جانب هذه المساعدات، تم إتباع سياسة التسيير الإجتماعي للبطالة باعتبارها أحد مؤشرات الفقر. و ذلك بتحرير منصب العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد، و إعتداد تخفيض عدد ساعات العمل...، إلا أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الفقر، كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في فضاء الفقر، خاصة العمال الضعيفي الأجر.<sup>18</sup>

### 3- تنسيق السياسات الحكومية العربية لمواجهة ظاهرة الفقر:

لم تؤد نشاطات المنظمات الدولية الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى الحد من الفقر و اللامساواة في البلدان النامية و لاسيما في البلدان العربية المنخفضة و المتوسطة الدخل، و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن تلك المنظمات تتبنى النظام الرأسمالي في صيغته الجديدة و هي الليبرالية المنفلتة من أي قيد. إن تلك الأجواء لا تتوفر في البلدان العربية التي لم تبلغ مرحلة متقدمة في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، فضلا عن أن مضامين التوجهات و السياسات التي تشير المنظمات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية باتباعها تفضي حتما إلى الدخول في اقتصاد العولمة، على الرغم من أن الدخول إلى ذلك العالم المتزامي الأطراف قد لا يكون في معظم الأحيان لمصلحة البلدان النامية و في مقدمتها البلدان العربية.

إن فرض نماذج للإصلاح من خارج البيئة العربية و المحلية قد يفضي إلى حدوث تناقض بين ما هو معتاد وتقليدي في الاقتصادات العربية و ما هو جديد يفرضه آليات العولمة. و تسعى الرأسمالية العالمية إلى فرض تكوينات جغرافية معينة في منطقة الشرق الأوسط تكون مرتبطة بمراكز صنع القرار الاقتصادي الدولي، في وقت تسعى الوطنية القومية لبعض الأنظمة العربية إلى معارضة تلك المسارات للرأسمالية العالمية و مناهضتها. و تعتبر تلك الأنشطة المعادية للعولمة علامة على تنامي الوعي القومي و الوطني. اعتمادا على ما تقدم فإن خفض الفقر و اللامساواة في الوطن العربي يتطلب من البلدان العربية وضع برامج إنمائية خاصة تتسجم مع البيئة الاقتصادية و الثقافية المحلية، و التمسك بدولة الرعاية الاجتماعية.<sup>19</sup>

و هذا الشرط ضروري في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التجاري المتخلف الذي يسود معظم الاقتصادات العربية إلى الاقتصاد المتقدم المعتمد على الصناعة و المعرفة. و عند تبني ذلك الاختيار نرى أنه من الأفضل تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي. و لتحقيق ذلك كله على الشعوب العربية أن تفرض سيادة القانون و الحكم الصالح الذي بدونه تبقى السياسات و البرامج كافة بلا فائدة تذكر. و لا يزال التكامل الاقتصادي العربي هدفا بعيد المنال على الرغم من جميع المحاولات التي جرت لتطويره من إنشاء السوق العربية المشتركة التي ظلت مشروعا على الورق، و الوحدة الاقتصادية العربية التي تسعى إحدى منظمات جامعة الدول العربية إلى نشر ثقافتها، و منطقة التجارة العربية الكبرى التي لا تزال محاولاتها في بدايتها. و لابد من الإشارة هنا إلى ارتفاع أرقام التجارة البينية في السنوات الأخيرة. إن المنطقة العربية يتوافر لها قدر كبير من متطلبات التكامل الاقتصادي. و عند تحقيق ذلك تتقارب مستويات الدخل و تتراجع ظاهرة اللامساواة. و إن التباين في الموارد الاقتصادية على الصعيد القطري في الوطن العربي، يمكن تلك البلدان من الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادي تكفل تعاضل المنافع و خفض الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية.

و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيؤدي حتما إلى اتساع أسواق العمل، و ارتفاع قيمة الأجر في البلدان العربية المنخفضة الدخل. و يحدث ارتفاع الأجر خفضا في الفقر. و من ناحية أخرى يزداد النمو نتيجة الاستخدام المتفوق للموارد المتاحة وفقا لميزتها النسبية. كما أن تطوير التجارة العربية البينية سيؤدي حتما إلى تقليل التباين و اللامساواة في ما بين الأقطار العربية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن آليات التكامل الاقتصادي العربي، في حال تحققها لا تتسجم مع نظريات المؤسسات الاقتصادية الدولية، إذ إن الأهداف الاستراتيجية لتلك المؤسسات ( البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية ) هي فتح القسم الأكبر من العالم أمام الاستثمارات لأغراض التجارة. أما التكامل الاقتصادي العربي، فهو يركز على فتح المجال أمام رؤوس الأموال كي يتم انتقالها في المجال العربي أولا.

أما المنظمات الاقتصادية الدولية فهي تركز على تراكم رأس المال في البلدان الصناعية التي تتبنى الليبرالية الجديدة. و لا تأخذ تلك النظريات مسألة خفض الفقر في البلدان العربية بعين الاعتبار، إذ أن تركيزها يبقى على اعتبارات أخرى. و تتصل بمسألة خفض الفقر في البلدان العربية اعتبارات خفض الدين العام الخارجي، و لاسيما في البلدان العربية منخفضة الدخل.

إذ أن تخفيف أعباء الدين الخارجي لا بد من أن ينعكس خفضا للفقر و تحسينا للأوضاع الاجتماعية في بيئة ملائمة. و يمثل خفض الفقر نوعا من المساعدات الإنمائية للبلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل. و يقترن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالتوسع في المساعدات المباشرة من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقرا.<sup>20</sup>

أما المساعدات الغذائية العينية من البلدان الصناعية الغنية إلى البلدان العربية الأشد فقرا فهي لا تأخذ بالاعتبار قضية خفض الفقر في تلك البلدان، بقدر ما تهدف إلى المحافظة على أسعار تلك السلع من قمح و ذرة و ما شابه من المنتجات الغذائية، و ذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

و في حالة وجود فوائض في العرض في مجال الحبوب، كمثل، فإن بعض الكميات يجري اجتزاؤها و ترسل كمساعدات ليس للبلدان التي تحتاج إليها بل إلى البلدان الموالية سياسيا لها. و قد شهدت تلك المساعدات تقلبات سواء من ناحية الحجم أو القيمة. و قد ارتبطت أساسا بالعلاقة بين أسعارها في مواقع الإنتاج و الأسعار العالمية، و الهدف هو تحقيق الربح الأقصى و ليس العائد المجزي.

لقد شهدت المساعدات المقدمة من قبل 22 دولة من الدول المانحة إلى البلدان النامية تراجعاً نسبياً خلال الربع الأخير من القرن العشرين. و قد سجلت تلك النسب الأرقام الآتية: 0,36 بالمئة من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول عام 1987، و تراجعت إلى 0,22 بالمئة عام 2001. و طراً عليها تحسن نسبي عام 2004 فبلغت 0,45 بالمئة.

و لكن تلك المساعدات تبقى أقل من الرقم المستهدف و هو 0,7 بالمئة الذي حددته الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن. و يبقى على البلدان النامية و منها البلدان العربية وضع برامج لخفض الفقر و تقييد آليات إنتاجه. و في مقدمها توفير المناخات الملائمة لتدفق الاستثمار الخارجي سواء في شكل معونات أو قروض خارجية. و تخلص بعض الدراسات إلى استنتاجات مفادها أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تتلقى القدر الأكبر من المعونات من البلدان المانحة، و لكن خفض الفقر ليس هو السبب الرئيسي لتقدم تلك المعونات، بل هي على الأغلب مرتبطة بالاعتبارات السياسية لتلك الدول. كما أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك الدولي و صندوق النقد الدولي تلعب دوراً حاسماً في مسألة تقديم القروض للبلدان العربية المنخفضة الدخل و المتوسطة الدخل، و ذلك لعوامل التأييد السياسيين و مدى القرب و البعد من توجهات السياسة الأمريكية.<sup>21</sup>

الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر: تعتبر الوثائق الإستراتيجية لمكافحة الفقر محل العقد في هجوم المجتمع الدولي على الفقر و هي خريطة للطريق أعدتها البلدان العربية نفسها لتمكينها من توجيه السياسات العامة إلى أهداف تدعم تخفيض أعداد الفقراء و ينصب التركيز على اعتماد هذه البلدان سياسات إصلاحية تكون هي الموجهة لها و كذا تشجيع القيام بعملية واسعة.<sup>22</sup>

و حسب اتفاق الجميع فإن هذه الوثائق يجب أن تتجه صوب تحقيق الهدف بالتركيز على النتائج التي تفيد الفقراء، و الأخذ بالمنظور الكلي و الطويل الأجل، و التأكيد على الشفافية و الخضوع للمساءلة. و إذا كانت هذه الوثائق تفتقر إلى مخطط و وحيد، إلا أنها جميعاً تحتوي أربعة عناصر رئيسية:

- 1- وصف للعملية المستخدمة في إعدادها و القائمة على المشاركة.
- 2- تشخيص الفقر و يشمل ذلك تحديد العقبات التي تعوق تخفيض أعداد الفقراء و تحقيق النمو.
- 3- الأهداف و المؤشرات و أنظمة الرقابة المستندة إلى تشخيص الفقر.

4- الأعمال العامة ذات الأولوية التي تلتزم البلدان باتخاذها في إطار قيود محددة للميزانية لتحقيق الأهداف المدرجة بوثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء.

1- السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر: إن السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر تهدف إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر. و من الواضح من التعريفات أن السياسات الإستراتيجية لمكافحة الفقر قد إشملت على مجموعة مباشرة للسلع الغذائية و مجموعة سياسات الأجور و سوق العمل ( كما هي الحالة في تحديد الأجور الدنيا و مجالات التدريب و التأهيل ) و مجموعة السياسات الإنتاج ( كما في حالة تحديد أسعار الصرف و أسعار الفائدة و السياسات الإئتمانية، و الإصلاح الزراعي. و على الرغم من الطبيعة الهيكلية لظاهرة الفقر، مما يعني أن عملية مكافحة الفقر في حد ذاتها عملية طويلة المدى، بيد أن السياسات الإستراتيجية التي من العادة إتباعها من طرف الدولة سيسيطر عليها طابع المدى الزمني القصير خاصة في إطار سياسات التجميعية التي تتبناها مختلف الدول تحت ما يسمى ببرامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، و تثير هذه الملاحظة أهمية إستعراض وضع السياسات الاقتصادية التجميعية على الفقر.

2- الآليات الفاعلة في مكافحة الفقر:

أ- آلية شبكات الضمان الإجتماعي: يقودنا الواقع إلى ضعف و هشاشة في شبكات الضمان الاجتماعي في الدول العربية و ذلك لمحدودية تغطيتها و ارتفاع تسرب منافعها و عدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة و عدم دراية الفقراء بوجودها و انعدام حيلتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعملون بوجودها. كذلك الحال توضح الشواهد أنه كثيرا ما يصعب القيام بتأسيس شبكات الضمان الإجتماعي في حضم الأزمات. و يكون الفقراء أكثر عرضة من غيرهم للمعاناة خلال الأزمات.<sup>23</sup>

و على هذا الأساس تمثل هذه الشبكات آلية تأمين الفقراء ضد مخاطر إختيار دخولها، و منه فه إحدى مكونات إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر حيث تهتم المكونات الأخرى بتحقيق و ضمان إستمرار النمو الاقتصادي. و إطراد الاستثمار في رأس المال البشري، و تتمثل الميزة النسبية لهذه الشبكات في توفيرها لآلية التأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات تقليدية و غير رسمية للتأمين لأغراض الإقلال من مخاطر إنخفاض الدخل و أغراض توزيع المخاطر، و هي آليات على نجاعتها في المدى القصير و لمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بإحداث تنمية و التحرر من أسر الفقر.

ب- آلية برامج الأشغال العامة: و التي يمكن تصميمها استنادا على ما يلي: توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة، أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفرا بطريقة مستمرة، أن يتم إختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية، و أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع و أن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.

ت- آلية برامج التحويلات النقدية و العينية: تهدف هذه البرامج إلى حماية غير القادرين على العمل من المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخل و ذلك من خلال التحويلات النقدية و العينية التي تستهدفهم، و تشتمل هذه البرامج التي يتم التحكم ببيداتها و نهايتها و أيضا توسعها على نظام المنح الدراسية للأسر و على أنظمة التمويل بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة و على آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية و استردادها بعد انقضاء الأزمات.

### أهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر و الجوع الدقيقين:

الغاية: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا، إلى النصف بين عامي 1990 و 2005.

الغاية: خفض نسب الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و 2015.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:<sup>24</sup>

الغاية: مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال، فتيانا وفتيات على حد سواء، و في كل مكان من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي و تمكين المرأة:

الغاية: إزالة التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي، و بفضل أن يتم ذلك مع حلول عام 2005 و في جميع مراحل التعليم، مع حلول العام 2015 كحد أقصى.

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال:

الغاية: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي 1990 و 2015.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية ( صحة الأمهات ):

الغاية: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع، بين عامي 1990 و 2015.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ( الإيدز/السيدا ) و الملاريا و الأمراض الأخرى:

الغاية: إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ( الإيدز ) بحلول عام 2015 و المباشر في عكس انتشاره.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:

الغاية: دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامج و عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

الغاية: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة استعمال إلى النصف بحلول عام 2015.

الغاية: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية ( الأحياء الفقيرة و المكتظة )، بحلول العام 2020.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية:<sup>25</sup>

الغاية: دعم برامج تخفيف وطأة الدين، و الزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

الغاية: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، و ذلك بالتعاون مع شركات الأدوية.

الغاية: تعميم فوائد تقنيات حديثة لاسيما تلك المتعلقة بمجال المعلومات و الاتصالات، و ذلك بالتعاون مع قطاع الخاص.

#### خاتمة

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض و الجهل... و التي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد. و تشكل مكافحة الفقر في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته و التقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، و كذا الوقوف على مواطن الضعف و النهوض بها إلى الرقي و مستوى معيشي ملائم. و يمكننا ذكر بعض الطرق لمكافحة الفقر و هي:

- تصحيح الخلل الفضيع في توزيع الثروة الوطنية، و تحمل النخبة الثرية مسؤوليتها في تنمية مجتمعاتها بتشغيل رؤوس الأموال في بلدانها عوض توظيفها في الخارج.
- خلق عمالة جيدة المردود، و كذا تحول المجتمع العربي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج.

- قيام الدولة بتنظيم و دعم الموارد البشرية و الإعانات الاجتماعية على أحسن وجه.
- إصلاح كافة التشريعات و السياسات و الإجراءات التي تساهم في التعاون الاقتصادي بين الوطن العربي، و تحقيق وحدة اقتصادية بين البلدان العربية، و كذا عدم تبني حلول لا تتماشى مع نظام البلدان العربية.
- تشجيع الصادرات الشيء الذي يساهم في زيادة حجم العمالة و العوائد النقدية.

## قائمة بالمراجع

- <sup>1</sup> غياط شريف، مهري عبد المالك، مشكلة الفقر في العالم العربي و إشكالية محاربه ( دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية )، الموقع <http://www.google.dz>، تم تصفحه بتاريخ 2014/10/18، ص: 02.
- <sup>2</sup> التنير سمير، الفقر و الفساد في العالم العربي، الطبعة الأولى، بيروت " لبنان " : دار الساقى، 2009، ص: 45.
- <sup>3</sup> توفيق النجفي سالم، الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان " بيروت"، العدد 38، 2007، ص: 08.
- <sup>4</sup> التنير سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-48.
- <sup>5</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 48-50.
- <sup>6</sup> يماني ليلي، دور السياسة الجبائية في الحد من الفقر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "المالية العامة"، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2009-2010، ص ص: 197-198.
- <sup>7</sup> ولد أبوه ولد عبده الهادي، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "تحليل اقتصادي"، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2006-2007، ص ص: 125-191.
- <sup>8</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-125-191.
- <sup>9</sup> يماني ليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 200-201.
- <sup>10</sup> ولد أبوه ولد عبده الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 126.
- <sup>11</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 126.
- <sup>12</sup> <https://sites.google.com-12/01/2014>.
- <sup>13</sup> <https://sites.google.com-12/01/2014>.
- <sup>14</sup> <https://sites.google.com-12/01/2014>.
- <sup>15</sup> بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر ( حالة ولاية تلمسان )، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: " اقتصاد التنمية"، جامعة أبي بكر بلقايد " تلمسان"، 2002 - 2003، ص ص: 103-104.
- <sup>16</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 104.
- <sup>17</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-106.
- <sup>18</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 106-107.
- <sup>19</sup> التنير سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60-62.
- <sup>20</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 63-65.
- <sup>21</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 65-68.
- <sup>22</sup> ولد أبوه ولد عبده الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 75.
- <sup>23</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 75-77-81-82.
- <sup>24</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 82-84-82-138-141.
- <sup>25</sup> مرجع سبق ذكره، ص ص: 144-159.